



كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

College of Sharia & Islamic Studies

مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

Journal of College of Sharia & Islamic Studies

نصف سنوية – علمية محكمة

Academic Refereed – Semi-Annual

ISSN 5545 – 2305

المجلد ٣٣- العدد ٢ - خريف ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥-٢٠١٦م

Vol. 33- No.2, 2015-2016 A / 1437 H

الأحكام الشرعية في المخالفات المرورية

تأليف

د. فيصل فراج المطيري

أستاذ مساعد - أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية

ملخص:

إن الشريعة الإسلامية جاءت بحفظ الضرورات الخمس وهي: الدين، العقل، والنفس، والعرض، والمال، ووضعت القواعد العامة، التي يستنبط منها المسلمون ما يحتاجون إليه في حياتهم. ومن المعلوم أنَّ السَّيَّارة أصبحتُ أمراً ضرورياً للتنقل من مكان إلى آخر، فلا بدّ من وضع ضوابط تنظم عملية السير في الطريق؛ لتفادي أمور كثيرة قد تسبب خسائر بالأرواح والأموال. فعندما يعتقد بعض سائقي المركبات أنَّ الطاعة في تطبيق قانون المرور غير ملزمه ولا إثم عليه أن لم يطبق هذا القانون؛ فهذا ناتج عن قلة الفهم لمقاصد الشريعة، ولما كان الاستخدام السلبي للسيارة وتجاوز تلك القوانين التي تحفظ النفس والمال أصبح هناك أرقام مذهلة وحرب بلا هوادة تحصل بشكل يومي على الطريق، تلك الأرقام تزيد بشكل أنها أرقام الحوادث اليومية، وهي حرب من طرف واحد يعلنها السائق على نفسه وعلى غيره مستخدماً السيارة كأداة لهذه الحرب.

Abstract

The Islamic law (Sharia) was established to preserve the five basic necessities, namely the religion, the mind, the soul, and the honor and the money. It also established the general rules by which Muslims develop whatever they need in their lives. It is well known that the car grows to be a necessary thing for moving from one place to another. Controls should be set to organize traffic and avoid many problems resulting in damages to souls and funds. When some drivers thinks that s/he is not obliged to obey traffic law and that s/he does not commit a sin when not apply the law, his understands to the objectives of the Sharia is not complete. Due to the misuse of vehicles and violation of the rules that preserve the soul and money, astonishing numbers and a merciless war occurred on roads on daily basis. These numbers are the daily accidents that increase dramatically. It is a war that is initiated by one party who is the driver against himself and others using the vehicle as the means for this war.

مقدمة: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين. الحمد لله الذي أنزل على رسوله -عليه الصلاة والسلام- الصادق المصدوق كتاباً مباركاً، لم تكن صغيرة أو كبيرة من أمورنا إلاّ تحدّث عنها، وجاءنا رسولنا -صلى الله عليه وسلم- بالهدى الكريم والسراج المنير يبين لنا الأمور الأخروية والدينية، كون الشريعة الإسلامية قد سبقت النظم الوضعية بمئات السنين في وضع القواعد والأحكام المنظمة لأحوال السير على الطرق وشروطه وآدابه وأحكامه. من ذلك القاعدة المرورية. إن المرور في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه. بمعنى أن سير الإنسان في الطريق العام مأذون فيه شرعاً إذا توفرت شروط السلامة لجميع المنتفعين بالطريق فإذا لم تتوفر شروط السلامة لم يكن مأذوناً له بذلك. وعليه ضمان ما تولد عن فعله، إلا إذا كان مما لا يمكن الاحتراز عنه. والسبب في تقييد إباحة السير في الطريق بشرط السلامة هو أن الطريق من المرافق العامة التي يشترك جميع الناس فيها، فلا بد لكل منتفع بالطريق أن يتقيد بها لأجل أن يمكن غيره من الاستفادة بهذه الطرق. لذا يجب على مستعمل الطريق أياً كان أن يلتزم بآداب الطريق التي حددها الشريعة الإسلامية في الكتاب العزيز والسنة المطهرة. ويدخل في هذه الآداب قواعد السلامة المرورية. ولقد أعتقد البعض أنّ الشريعة الإسلامية لا يوجد بها نصوصٌ تأمرنا بتطبيق قانون المرور!، وهذا كلامٌ غير صحيح، لأنّ الشريعة الإسلامية جاءت بحفظ الضرورات الخمس وهي: الدين، العقل، والنفس، والعرض، والمال، ووضعت القواعد العامة، التي يستنبط منها المسلمون ما يحتاجون إليه في حياتهم. ومن المعلوم أنّ السّيارة أصبحت أمراً ضرورياً للتنقل من مكان إلى آخر، فلا بد من وضع ضوابط تنظم عملية السير في الطريق؛ لتفادي أمور كثيرة قد تسبب خسائر بالأرواح والأموال. فعندما يعتقد بعض سائقي المركبات أنّ الطاعة في تطبيق قانون المرور غير ملزمة، ولا إثم عليه أن لم يطبق هذا القانون؛ فهذا ناتج عن قلة الفهم لمقاصد الشريعة الإسلامية؛ ولضعف الوازع الديني في هذا الزمان، لا سيّما إذا كانت النفوس لا تطبق إلا ما يوافق هواها. ونتيجة لذلك، وغيرها من الأسباب؛ يقع الكثير من الحوادث المرورية، التي يشيب لها رأس الوليد لما نراه من الدمار والدماء التي سالت على الطريق؛ بسبب هؤلاء

المستهترين الذين لا يردعهم رادع، ونسوا أنهم سوف يلاقون ربهم سبحانه وتعالى، وأن لكل منهم صحيفة تحصي كل كبيرة وصغيرة ارتكبها في هذه الدنيا، فإما إلى الجنة وإما إلى النار. لذا، جاء هذا البحث لتوضيح ما يعتقده البعض من أن قانون المرور واللوائح المنفذة له يجوز الخروج عليها، وعدم اتباع وتطبيق هذا القانون، وأن السائق لا يأثم ولا يُسأل أمام الله تعالى.

أهمية موضوع الدراسة:

تحدد أهمية هذا البحث بقدر الخطورة التي تمثلها هذه المخالفات والحوادث المرورية على حياة الفرد والمجتمع، وبالتالي فإن هذا البحث يلقي الضوء على الأحكام الشرعية، وبيان تفاصيلها والوقوف عندها، هي من المواضيع المعاصرة التي تتعلق بحياة البشر وتلامس واقعهم، ومن المسائل التي تقع كثيرا بين أفراد المجتمع، وتسبب خسائر بالأرواح والممتلكات.

مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة المرور من أهم المشكلات الحيوية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة البشر سواء من حيث تهديدها لسلامتهم أو من حيث أضرارها الاقتصادية والاجتماعية، فأثرها على المستوى المحلي لا يقتصر على فئة دون أخرى وإنما يمس جميع أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم واجناسهم ومستوياتهم، ومع تباين درجة تعقيد المشكلة ومدى تقدم الجهود المبذولة لحلها، وربما كان يرجع ذلك أنها مشكلة سلوكية في المقام الأول وإن الانسان هو الانسان في مختلف البلدان، بحيث أن الأمر يدعوا دائما إلى التساؤل: من أين نبدأ لمواجهتها؟ ولعل الاجابة المثلى على هذا التساؤل تتمثل في خطة عمل متشعبة العناصر تعمل على حلها.

لذلك قسمنا هذا البحث إلى الفصلين الآتيين.

الفصل الأول: طاعة ولي الأمر في تطبيق قانون المرور
المبحث الأول: الطاعة الواجبة.

المبحث الثاني: قانون المرور من الناحية الشرعية

الفصل الثاني: وقفات شرعية مع بعض المخالفات المرورية
المبحث الأول: الحوادث المرورية.

المبحث الثاني: فتاوى شرعية في بعض المخالفات المرورية
وأيضاً من خلال التقسيم السابق تكفل بعض العلماء والمشايخ الأفاضل من هذه الأمة بالرد على كل من يزعم هذا القول، وتوضيح وأهمية تطبيق قانون المرور الذي سنه ولي الأمر، وكذلك الأحكام الشرعية لبعض المخالفات، التي هي سبب معظم الحوادث المرورية. وكلنا رجاء بأن يوفقنا الله سبحانه بما بذل من جهد في هذا البحث لما فيه خير البشرية
والله ولي التوفيق،،،



الفصل الأول طاعة ولي الأمر في تطبيق قانون المرور

المبحث الأول: الطاعة الواجبة:

سنتناول في هذا المبحث تعريف الطاعة، ومن هو ولي الأمر، ووجوب الطاعة له على هدى من كتاب الله والسنة النبوية المطهرة.

أولاً: الطاعة:

الطاعة في اللغة: الانقياد والموافقة، ولا تكون الطاعة إلا عن أمر.
المعنى الشرعي: قال ابن حجر (رحمه الله): الطاعة هي الإتيان بالمأمور به، والانتهاز عن المنهي عنه، والعصيان بخلافه.

ثانياً: أُولَى الأَمْرِ:

أجمع العلماء على وجوب طاعة أُولَى الأَمْرِ: من الأُمراء والحكام، قال تعالى: ((يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الأَمْرِ مِنْكُمْ...))^(١)، وقد ذهب جمهور الفقهاء والمفسرين إلى أن المقصود بأُولَى الأَمْرِ في الآية: الأُمراء، وأهل السلطة، والحكم، وهناك قول بأن المقصود بأُولَى الأَمْرِ في الآية هم العلماء، وأرجح الأقوال في ذلك إلى الصواب قول من قال: هم الأُمراء والولادة^(٢)، والعلماء جمعوا بين القولين.

وخلاصة ما تقدم، أن مصطلح ولي الأَمْر هو الملك أو أمير البلاد أو رئيس الدولة، وعلماء الدين، والوزراء، وغيرهم ممن يتم تفويضه؛ لرعاية مصالح الشعب.

ثالثاً: وجوب الطاعة:

كانت العربُ في الجاهلية لا تسمع لأحد، ولا تطيعه، فلمَّا جاء الإسلام وشرع الطاعة للأُمراء أنكرت ذلك في نفوسهم، وامتنع بعضهم عن الطاعة، فجاءت التأكيدات الكثيرة في كتاب الله و الأحاديث النبوية التي تحث على السمع والطاعة^(٣). فبداية من قوله تعالى: ((يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الأَمْرِ مِنْكُمْ...))^(٤) وإنَّ طاعة الله (سبحانه وتعالى) ورسوله - صلى الله عليه وسلم - غير مستقلة عن طاعة ولي الأَمْر هذا ما قاله ابن القيم الجوزية " فإن الأُمراء إنما يطاعون إذا أمروا بمقتضى العلم، فطاعتهم تتبع لطاعة العلماء، فإنَّ الطاعة تكون في المعروف، وما أوجبه العلم، فكما أن طاعة العلماء تتبع لطاعة الرسول، فطاعة الأُمراء تتبع لطاعة العلماء"^(٥).

(١) سورة النساء 59.

(٢) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، الطبعة الأولى، المجلد 28، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، مطابع دار الصفة للطباعة والنشر والتوزيع، 1413 هـ الموافق 1993 م ص 323 وما بعدها.

(٣) فتح الباري 12 / 7.

(٤) سورة النساء 59.

(٥) ابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين، الجزء 1، الطبعة الأولى، مصر العربية، مكتبة الإيمان بالمنصورة، 1959، ص 13.

فالطاعة إذن ناموس فطري، لا تستقيم أمور الحياة بدونها، فالفرد أو الأسرة أو المجتمع أو الدولة لا يمكن أن يتقدم أحدها بدون طاعة^(١).

ومن الأحاديث النبوية الشريفة التي جاءت بوجوب طاعة ولي الأمر:

(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: ((السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى

الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ))^(٢)

(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي

عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ))^(٣).

(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: ((مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ

أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ

عَصَانِي))^(٤).

(٤) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: ((مَنْ رَأَى مِنْ

أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً))^(٥).

وغير ذلك من النصوص تؤكد على وجوب طاعة ولي الأمر على كل مسلم، وما نهي عنه الله ورسوله من معصيتهم، فهو محرّم عليه وإن أكره عليه. فطاعة الله ورسوله واجبه، وطاعة ولاة الأمور، لأمر الله سبحانه وتعالى بطاعتهم، فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاة الأمر فأجره على الله، ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذه منهم، فإن أعطوه أطاعهم، وإن منعهو عصاهم فإن هذا ليس له في

(١) أنظر د. عبد الله الطريقي، طاعة أولى الأمر، الرياض، دار المسلم، ص 18.

(٢) صحيح البخاري، الأحكام، السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، رقم الحديث ٧١٤٤. وصحيح مسلم، الإمارة، وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، رقم الحديث ١٨٣٩.

(٣) صحيح مسلم، الإمارة، وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، رقم الحديث 1826.

(٤) صحيح البخاري، الأحكام، قول الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر، رقم الحديث 7137.

(٥) صحيح البخاري، الفتن، قول النبي سترون بعدي أموراً تنكرونها، رقم الحديث 7054.

الآخرة من خلاق^(١).

وإليك هذا الحديث عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: ((ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِطَرِيقٍ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنُ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا فَإِنْ أَعْطَاهُ مَا يُرِيدُ وَفَى لَهُ وَإِلَّا لَمْ يَفِ لَهُ، وَرَجُلٌ سَاوَمَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا كَذَا وَكَذَا فَأَخَذَهَا))^(٢).

لذا يجب أن نقف ونتأمل في هذه الأحاديث النبوية الشريفة، فنحن كما قال عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه): (نقتدي ولا نبتدئ، ونتبع ولا نبتدع)، فلنتبع السنة النبوية، ونقتدي برسولنا الكريم -عليه أفضل الصلاة والسلام -.

فإن ولي الأمر - لم يأمر بمعصية ولم ينهى عن معروف، بل أبواب الخير مفتوحة في هذا البلد الغالي، وغيره من دول مجلس التعاون، وأمرنا أن نطيعه في تطبيق قانون يحقق مصلحة لنا نحن المواطنين والمقيمين بكل جوانبه.

فكم من أرواحٍ أزهقت، وبيوت أغلقت، وكم من أولاد تيمموا، ونساء ترملوا، وكم وكم. ..، فالطاعة واجبة في تطبيق ما أمر به ولي الأمر وأن لا نتهاون في هذه المسألة.

سئل سماحة الشيخ / عبدالعزيز بن باز (رحمه الله تعالى) - المفتي العام السابق للمملكة العربية السعودية - عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم. .. أكد سماحته على أن طاعة ولي الأمر واجبة وفريضة في المعروف، امتثالاً لقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ. ..))^(٣) (٤).

لذا إذا كنت تبحث عن رضى الله ورسوله فاجتهد وأسعى في أن تأتي بجميع أنواع العبادات: من صلاة، وصوم، وزكاة، وكذلك طاعة ولي الأمر، فإن طاعته من طاعة الله.

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، الطبعة الأولى، السعودية، دار العاصمة، 1414هـ.

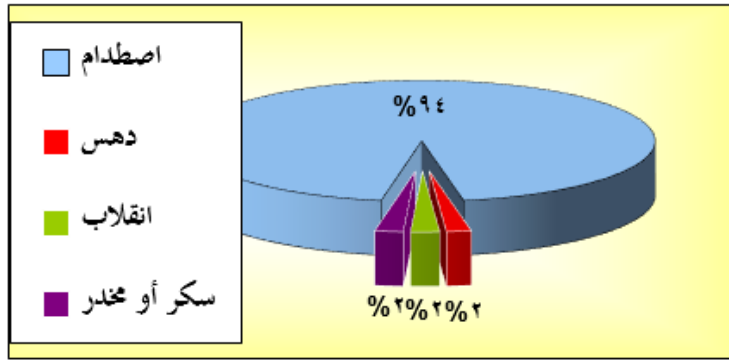
(٢) صحيح البخاري، الشهادات، اليمين بعد العصر، رقم الحديث ٢٦٧٢، صحيح مسلم، الإيمان، بيان غلط تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية رقم الحديث 108.

(٣) سورة النساء 59.

(٤) جريدة الشرق الأوسط العدد 5289 في تاريخ 22 - 5 - 1993 م.

فالجَميع مسؤول، قائد المركبة مسؤول، ورب الأسرة مسؤول، والمدرس مسؤول، ورجل الشرطة مسؤول، فليعمل كلٌّ بحسب مسؤوليته، ولنتذكر جميعاً قوله تعالى: ((وَقَفُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ))^(١). ولا بد من الرجوع إلى الله - سبحانه وتعالى - وطاعته، وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، وولي الأمر الذي أمرنا رسولنا الحبيب بطاعته بالمعروف.

فولي الأمر - أمر بتطبيق النافع لنا غير الشاق؛ ليحافظ على سلامتنا، وسلامة من على الطريق، فلنعمل سوياً على تطبيق قانون المرور.



* إحصائية إجمالي الحوادث المرورية بدولة الكويت لعام ٢٠١٤ م، والتي بلغت ٩٩,٠٤٧ حادث، وتوزيعها حسب نوع الحادث^(٢). بمعدل زيادة عن العام ٢٠١٣، ٩,٥٢٠ حادث.

المبحث الثاني:

قانون المرور من الناحية الشرعية:

يعرف قانون المرور: أنه عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لاستعمال الطرق العامة في الدولة^(٣)، وسبب سن هذا القانون هو حفظ أرواح الناس وممتلكاتهم، وضبط تحركاتهم على الطريق، مما يحقق النظام ومنع الفوضى.

(١) - سورة الصافات الآية 24.

(٢) - مزيد من التفاصيل، الإدارة العامة للمرور بدولة الكويت، إدارة تخطيط وبحوث المرور، التقرير الإحصائي خلال عام ٢٠١٤.

(٣) - أنظر: الأستاذ. محمد أحمد علي الخلاف، للمرور الأصول والتطبيق، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، ص 75، أنظر أيضاً: د. عبد الحميد الشواربي، التجرىم

والعقاب في قانون المرور، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط ٢٠٠٠، ص ٣٥.

وقد يقول قائل: أن قانون المرور غير منزل من عند الله تعالى، أو لم يأمرنا به المصطفى -عليه الصلاة والسلام- فلم يجب التقيد به.

والرد على من يزعم ذلك متروك لكل عاقل، وتكون إجابة العقلاء أنه يحقق مصلحة عامة للجميع، ويرفع الضرر عن المسلمين، وتقودنا هذه الإجابة إلى الخوض في مفهوم المصلحة العامة التي أراد بها ولي الأمر سن قانون خاص وهو قانون المرور، ونتطرق بعد ذلك إلى فتاوى العلماء والمشايخ في هذا القانون.

المطلب الأول: تحقيق المصلحة العامة في تطبيق قانون المرور:

لوسائل المواصلات دور حيوي في حياتنا اليومية، إذ بدونها يصعب الانتقال من مكان إلى آخر، لقد كانت وسيلة المواصلات قديماً هي: الدواب: (الخيول والبغال والحمير)، أما وسائل المواصلات الحديثة فإذا أسيء استخدامها ينتج عنها مخاطر تهدد حياة الناس، لما يقع فيها من حوادث يذهب ضحيتها آلاف الأشخاص سنوياً.

إن هذا المخلوق الضعيف (الإنسان) بماله من عادات وسلوكيات خاطئة في القيادة، وهو المتحكم في قيادة المركبة، إما أن يكون متزن ويحافظ على سلوكه في القيادة، وإما يكون متهور ويعرض نفسه والآخريين للخطر، فلا بد من وضع ضوابط وإجراءات؛ لتحقيق السلامة على الطريق؛ للوصول إلى هدف واحد، يكون شعار الجميع، وهو: الحفاظ على أرواح الناس من سوء استخدام هذه الوسيلة، سواء كانت مركبة أو دراجة نارية.

والمركبة نعمة من عند الله عز وجل، وقد أصبحت ضرورية في هذا العصر، ولا يمكن الاستغناء عنها في قضاء الحوائج وتحقيق المصالح، قال تعالى: ((وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (٥) وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ (٦) وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْعِيبَةِ إِلَّا لِنَفْسِكُمْ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ (٧)))^(١) وهذه الآيات نزلت على الرسول - صلى الله عليه وسلم - في وقت كان الخيل والبغال والحمير هي الوسيلة الوحيدة للنقل براً من مكان إلى

(١) - سورة النحل الآية 5 - ٧

آخر، ويرى بعض المفسرين ومنهم الشيخ أبو بكر الجزائري^(١) (رحمه الله تعالى) في قوله تعالى: ((وَالْحَيْلَ وَالْبِعَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ))^(٢) الإعجاز في القرآن الكريم أن الله سبحانه وتعالى سخر لنا نحن السيارات والطائرات؛ للتنقل من مكان إلى آخر لم نكن بالغيه إلا بشق الأنفس.

ومن البديهي أن ركوب هذه الدواب قديماً لا يسبب في الغالب خسائر في الأرواح، كما هو الحال بالنسبة لركوب السيارات، والدراجات الآلية.

هذه الوسيلة الحديثة التي انتشرت في هذا الزمان بشكل كبير، وتطور ملحوظ لا بد لها من قانون يضبط عملية تحركات الناس، ومنع الفوضى، حتى يكون المجتمع مجتمعاً آمناً ومستقراً؛ لتحقيق المصلحة العامة للجميع، خاصة في هذا العصر الذي ضعف فيه الوازع الديني عند كثير من الناس، لما تجرؤا بأن يقولوا مثلاً هل يوجد دليل في القرآن الكريم والسنة المطهرة يجرم السرعة، وتجاوز الإشارة الضوئية الحمراء؟

والرد: أن زمانهم كما قدمنا كانت الوسيلة مختلفة في النقل.

لقد حرم الله علينا وضع النفس في موضع التهلكة كما قال الباري عز وجل: ((وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ))^(٣)

إن تشريع قانون المرور هو مطلب الجميع، لردع المخالفين، فإن الله سبحانه وتعالى " يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن ".

وإن الأصل هو وجوب العمل بقانون المرور، وطاعة ولي الأمر في ذلك قول الصادق المصدوق - صلى الله عليه وسلم-: ((لا طاعة لأحد في معصية الله تبارك وتعالى))^(٤) وطالما أن هذا القانون

(١) - أبي بكر جابر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، الطبعة الأولى، المجلد الثاني، السعودية، راسو، 1987 ص 519.

(٢) - سورة النحل الآية 8.

(٣) - سورة البقرة الآية 195

(٤) - أخرجه الأمام أحمد بن حنبل، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، المجلد الأول، بيروت، المكتب الإسلامي، 1985 رقم 179.

يخدم مصالح المسلمين، وليس فيه ضرر ولا مخالفة لشرع الله تعالى، فإنه يجب السمع والطاعة ولا يجوز مخالفة هذا القانون وهو داخل في قاعدة المصالح المرسلة.

فليُنظر قائد المركبة عند حالة انقطاع التيار الكهربائي عن الإشارة الضوئية لبضع دقائق هل نرى انتظاماً؟ طبعاً الإجابة بالنفي، فترى الفوضى عارمة، الكل يقول الطريق لي، أو لتخيل أنه لا يوجد قانون ينظم السير ويردع المخالفين! هل تعتقد أنه يمكننا الرجوع إلى البيت سالمين؟ فإننا نقود المركبة ونحن شديدين الحذر والخوف عند كل تقاطع.

والسؤال هنا، ماذا لو الغي قانون المرور ولم توجد عقوبات لردع المخالفين؟ أين نحن من المستهترين؟ أين نحن من المنحرفين؟ أين نحن من..؟ فضرر هؤلاء سيصل إلينا، رضينا أو أيينا.

إن الشريعة الإسلامية الغراء كلها مصالح، إما تدرأ مفسد، وإما تجلب مصالح، والشريعة الإسلامية حفظت خمس ضرورات هي: الدين، والنفس، والعقل، والنسب، والمال، باعتبار أن الحياة الدنيا التي يعيش فيها الإنسان مبنية على هذه المصالح، ولا تتوافر معاني الحياة الإنسانية الكريمة إلا إذا توافرت هذه الأمور، ويدخل في المحافظة على النفس المحافظة على سلامة قائدي المركبات والمشاة من حوادث الطرق.

ويدخل أيضاً في عموم المحافظة على المال العمل على المحافظة على المرافق العامة، والخاصة، حتى لا يذهب المال في غير مصلحة تعود على الأمة.

إن قوانين المرور التي تسنها الدول - ومنها دولة الكويت - داخلية تحت قاعدة "الضرر يزال"، وقد راعى الواضع لهذا القانون جلب المصلحة ودرء المفسدة سواء كانت النفس والمال، وإن هذا القانون يهدف لتحقيق مصلحة عامة وتحقيق الحياة الآمنة للإنسان^(١).

أليس هذا مطلب شرعي تطلبه منا الشريعة الإسلامية حتى نعمل لتحقيق وتطبيق قانون المرور الذي يحفظ الأرواح والأموال وال... إذن الله تعالى.

(١) - أنظر: د. محمد الطبطبائي، مجلة الحقوق العدد الرابع لسنة 2000 ص 402.

فلتعاون جميعاً صغاراً وكباراً بالعمل على تطبيق قانون المرور، واللوائح المنفذ له، ليس خوفاً من العقوبة (الحبس والغرامة)، ولكن من باب طاعة ولي الأمر واحتساب الأجر من عند الله تعالى. أيها الأب إنك مسؤول عن أبنائك إن لم تأمرهم بالالتزام في تطبيق قانون المرور وذلك للحفاظ على أرواحهم وأرواح الناس، فكن أنت قدوة لهم.

أيها المدرس أنك مسؤول أن لم تخصص دقائق لتوعية التلاميذ وأنت في هذا العمل العظيم. أيها الخطيب والإمام إنك مسؤول إن لم تعظ المصلين بأهمية العمل على تطبيق قانون المرور. إذاً هي مسؤولية المجتمع ككل في توعية وإرشاد كل شخص بأهمية تطبيق هذا القانون، لأن الضرر قد لا يكون من جانبك بل من جانب آخر وهو الشخص الذي هو في غفلة عن تطبيق هذا القانون؛ فهنا تكون المصلحة واحدة وعامة، وهذا ما أوصانا به رسولنا الكريم - عليه السلام - في هذا المثل الرائع والذي جاء عن النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ فَقَالُوا لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ بَحُورًا وَبَحُورًا جَمِيعًا)) (١).

المطلب الثاني: فتاوى العلماء في تطبيق قانون المرور:

لقد انتشر عند البعض " أنه يجوز مخالفة الأنظمة والقوانين التي يضعها ولي الأمر مثل قانون المرور لأنها ليست شرعية ".

تردد هذا السؤال على عدد من علماء ومشايخ الأمة المعاصرين وكانت الإجابة به كالتالي:

□ يرى الدكتور الفاضل محمد الطبطبائي - عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية السابق

بجامعة الكويت :

(١) - صحيح البخاري، الشركة، هل يقرع في القسمة والاستهام فيه، رقم الحديث 2493.

أن هذا الاعتقاد خاطئ، والواجب على المسلم أن يلتزم بما ورد في قانون المرور من تنظيم لعملية السير؛ لأنه يحقق النفع للناس، وعدم الالتزام به يلحق الضرر، فقانون المرور وضع لجلب المصالح ودرء المفاسد، وطاعة ولي الأمر في غير معصية واجبة وهي شرعية، لأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان وأحوال، فما كان يحقق مصلحة للناس وليس فيه مخالفة للكتاب والسنة فهو من الشريعة^(١).

□ كما يرى الشيخ الفاضل /محمد الحمود -رئيس لجنة البحث العلمي في جمعية إحياء التراث بدولة الكويت -:

إن الالتزام بنظام السير وقواعده طاعة لولي الأمر وقد أمرنا الله تعالى بطاعته فقال: ((يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ..))^(٢)، وقال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : ((الدِّينُ النَّصِيحَةُ فُلْنَا لِمَنْ قَالَ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ))^(٣). إن الالتزام بقواعد السير خلق يوافق الأخلاق الحسنة التي أمر الله تعالى عباده المؤمنين في كتابه وعلى لسان رسوله الكريم -صلى الله عليه وسلم .

□ وأيضاً يرى سماحة الشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز (رحمه الله) -المفتي العام السابق للمملكة العربية السعودية

(...، بل يجب السمع والطاعة في الأمور التي ليس فيها منكر، بل نظمها ولي الأمر لمصالح المسلمين، يجب الخضوع لذلك والسمع والطاعة في ذلك لأن هذا أمر المعروف الذي ينفع المسلمين)^(٤).

وكذلك لا يجوز لأي مسلم أن يخالف أنظمة الدولة في شأن المرور، لما في ذلك من الخطر العظيم عليه وعلى غيره، والدولة وفقها الله تعالى إنما وضعت ذلك حرصاً منها على مصلحة الجميع، ورفع

(١) - كتابه الذي رد على أسئلة إدارة تحقيق المخالفات.

(٢) - سورة النساء 59.

(٣) - صحيح مسلم، الإيمان، بيان أن الدين النصيحة، رقم الحديث 55.

(٤) - الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، مجموع الفتاوى، الجزء السابع، الرياض، مكتبة المعارف، 1417هـ، ص 115.

الضرر عن المسلمين فلا يجوز لأي أحد أن يخالف ذلك، وللمسؤولين عقوبة من يفعل ذلك بما يدعه وأمثاله، لأنَّ الله سبحانه "

يزرع بالسلطان ما لا يزرع بالقرآن"، وأكثر الخلق لا يردعهم وازع القرآن والسنة وإنما يردعهم وازع السلطان بأنواع العقوبات، وما ذلك إلا لقلّة الإيمان بالله واليوم الآخر أو عدم ذلك بالنسبة إلى أكثر الخلق كما قال الله عز وجل: ((وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ))^(١) نسأل الله للجميع الهداية والتوفيق^(٢).

□ كما يرى سماحة العلامة محمد بن صالح العثيمين (يرحمه الله تعالى) -أحد أعضاء هيئة كبار العلماء في المملكة السعودية :

((لا يجوز للإنسان أن يعصي ولاه الأمور في غير معصية الله، ويقول: إن هذا ليس بدين، لأن بعض الجهال إذا نظمت ولاه الأمور أنظمة لا تخالف الشريعة قال: لا يلزمني أن أقوم بهذه الأنظمة لأنها ليست بشرع، لأنها لا توجد بكتاب الله ولا في سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا من جهله، بل القول: إن أمثال هذه الأنظمة موجود في كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم إذ قال تعالى: ((يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوَلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ. . .))^(٣) وورد عن النبي عليه السلام أحاديث كثيرة عن طاعة ولي الأمر^(٤))).

□ ويرى فضيلة الشيخ / عبد الله بن جبرين (يرحمه الله) -أحد أعضاء هيئة كبار العلماء في المملكة السعودية :

((لا يجوز مخالفة أنظمة ولوائح المرور التي وضعت لتنظيم السير، ولتلافي الحوادث، وللزجر عن المخاطر والمهاترات وذلك مثل: الإشارات التي وضعت في تقاطع الطرق واللافتات التي وضعت

(١) - سورة يوسف، الآية رقم 103.

(٢) - محمد المسنة، فتاوى إسلامية، الجزء ١

(٣) - سورة النساء 59.

(٤) - الشيخ محمد ابن العثيمين، شرح رياض الصالحين، الطبعة الأولى، الرياض، دار الوطن، 1995، ص 496.

للتهدئة أو لتخفيف السرعة، والسهام التي رسمت لمنع الدخول أو منع الوقوف والخطوط المستطيلة والطرق الطويلة أو القصيرة لمنع التجاوز ونحوها.

لقد حصل بوضعها والالتزام بما حفظ كثير من الأرواح، والتقليل من الحوادث بإذن الله تعالى، والنظام في السير على الطريق لمن التزم بما وتقيده بتطبيقها بعد أن تعلم القصد من وضعها، والمصلحة الكبيرة التي تحصل من وراء العمل بها، فعلى هذا يعتبر من يعرف الهدف من وضعها ثم يخالف السير على منهجها عاصياً للدولة فيما فيه مصلح ظاهر، ويكون معرضاً للأخطار وما وقع منه فهو أهل للجزاء والعقوبة، وتعتبر ما تضعه الدولة على المخالفين من الغرامات ومن الجزاءات واقعاً موقعة، فهؤلاء المخالفين أهل أن يعاقبوا وينكلوا بدفع غرامات مالية وبسجن طويل أو قصير، ويمنع من القيادة مطلقاً أو إلى مدة محدودة وبنحو ذلك من العقاب الذي يكون له الأثر في تقليل هذه المخالفات، كما هو الواقع في كثير من الدول والله أعلم.

أ - وورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 71 (٢، 8): أن الالتزام بتلك الأنظمة التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية واجب شرعاً؛ لأنه من طاعة ولي الأمر فيما ينظمه من إجراءات بناء على دليل المصالح المرسله، وينبغي أن تشمل تلك الأنظمة على الأحكام الشرعية التي لم تطبق في هذا المجال.

ب - مما تقتضيه المصلحة أيضاً سن الأنظمة الزاجرة بأنواعها، ومنها التعزير المالي لمن يخالف تلك التعليمات المنظمة للمرور؛ لردع من يعرض أمن الناس للخطر في الطرقات والأسواق من أصحاب المركبات ووسائل النقل الأخرى أخذ بالإحكام الحسبة المقررة^(١).

وكان ظهور الحادث المروري معاصراً باختراع السيارة، ففي عام ١٧٦٩ قام الفرنسي (نيقولا كونييه) باختراع أول سيارة في التاريخ - وكانت سيارة (كونيهيه) عبارة عن ثلاث عجلات وذات حجم ضخم، وتم تجرئها في مسافة اعتمدت من مدينة باريس إلى مدينة مجاورة أخرى، على أن تقطع السيارة هذه المسافة بسرعة متوسطة قدرها ٣ كم/ ساعة، ولكنها

(١) - قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجمده، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1418، 1998.

اصطدمت اثناء سيرها بجدار، فلم تكمل التحرية، ولكنها حققت أول حادث مروري في التاريخ^(١)

الفصل الثاني وقفات شرعية مع بعض المخالفات المرورية

المبحث الأول: الحوادث المرورية:

كثرت الحوادث المرورية وازدادت في هذا الزمان وذلك لعدة أسباب، فالنتائج إما ميت طريح، وإما مصاب كسيح وجريح، ويترب على هذه الحوادث خسائر بشرية وخسائر مالية، والبعض نسي أنه يتعامل مع حديد ونار ولم يضع في اعتباره أي طارئ، إما بانفجار إطار أو مركبة تقطع الطريق أمامه أو مشاة.. الخ، وهذه الحوادث التي حطمت قلوب من يراها، ونحن نشاهدها صباحاً ومساءً، وسوف نتطرق في هذا المبحث لمناقشة أسباب الحوادث وعلاجها وأثارها على الفرد والمجتمع. أسباب الحوادث:

تعتبر الحوادث من إحدى مشكلات المرور بغض النظر عما يترتب عليها من أضرار، وذلك عند وقوع الحادث للوهلة الأولى يترتب عدم قدرة الأشخاص من (قائدي المركبات) من الانتقال من مكان إلى آخر بالسرعة المناسبة. ويعرف الحادث المروري: أنه كل واقعة غير عمدية ينتج عنها وفاة أو إصابة أو خسارة في الممتلكات بسبب استعمال المركبات على الطرق العامة^(٢) وكان ظهور أول حادث...

وللحوادث المرورية أسباب عامة وأسباب خاصة:

(أ) الأسباب العامة للحوادث:

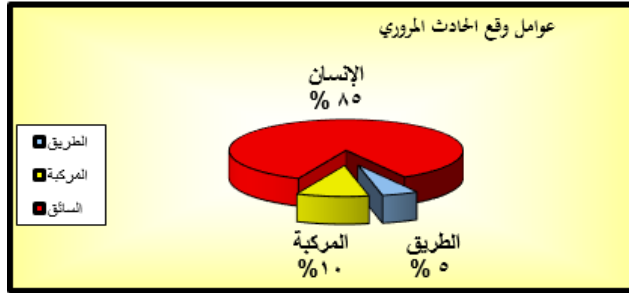
تنحصر الأسباب العامة لوقوع الحوادث بين ثلاث عوامل: الإنسان [سائق، راكب، مشاة]، المركبة، الطريق.

(١) - مزيد من التفاصيل انظر، دراسة سلامة المرور، المركز العربي للدراسات والأمنية والتدريب بالرياض ١٩٩٣م - ١٤٠٤ هجرية، ص ٢٣.

(٢) - أنظر، محمد خلاف، المرجع السابق، ص ١٥٠، وأنظر أيضاً المستشار السيد خلف محمد، التجريم والعقاب في قانون المرور، المكتبة

القانونية، ١٩٩٢، ص ٦٥.

فأن دور الشخص في وقوع الحوادث في معظم الدول يمثل: (٨٥%)، ويأتي دور الطريق ويشكل: (10%) وأخيراً دور المركبة (٥%)^(١)، وقد يشترك في وقوع الحادث أكثر من عامل كالشخص، والمركبة، والطريق أو الثلاث عوامل معاً.



ومن أهم العوامل كما قدمنا هو العامل البشري.

(١) العامل البشري^(٢):

الإنسان هو المحور الرئيسي في وقوع الحوادث، فإما يكون سائق رشيد يتمتع بصفات معينة، وإما أن يكون سائق غير رشيد، ومن صفات السائق الرشيد:

أ - التدريب على القيادة: لا بد من تدريب كافي للسائق قبل الحصول على رخصة سوق؛ حتى لا يضر نفسه أو يتعدى الضرر إلى الغير من مستخدمي الطريق، ولهذا تحرص الإدارة العامة للمرور على التأكد من صلاحية الشخص للقيادة واجتياز الاختبارات النظرية والعملية، والهدف من ذلك التأمين على سلامة المرور، وإن تهاون الإدارة العامة للمرور في منح رخص السوق قد يكون أحد أسباب وقوع الحوادث، لمن لا تتوافر فيه الشروط القانونية والفنية.

(١) - نحن على يقين أن كل شيء مكتوب لا بن آدم وهذه الأسباب على المسلم معرفتها.

(٢) - انظر، د. محمد حافظ، قواعد وآداب حركة السير والمرور بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، 1992، ص 95، وأنظر أيضاً، أ.د عامر

بن ناصر المطير، حجم حوادث المرور، ومؤشرات خطورتها في دول مجلس التعاون، ٢٠٠٩، ص ٢٠ وما بعدها.

ب - الإحساس بالمسئولية:

إن العديد من الحوادث المرورية تقع نتيجة التصرفات الخاطئة وعدم الشعور بالمسئولية، ومن خلال الإحصائيات يظهر لنا أنّ السائق كلما تقدم في العمر قلّت الحوادث التي تقع منه، وأنّ أغلب الحوادث تقع من السائقين في سن الشباب. ومن أبواب المسئولية " الزواج " فالمسئولية عند السائقين المتزوجين أكبر من غير المتزوجين، وذلك بسبب شعور الزوج بمسئولته تجاه أسرته، فإنّه يكون حريصاً على العودة إليهم سالماً، وعدم التورط في حادث مروري.

ج - السن:

ذكرنا إن عمر الشخص يتناسب عكسياً مع معدلات الحوادث، فكلما نقص عمر الشخص ازدادت احتمالات وقوع الحوادث والعكس صحيح، والسبب في ذلك إن صغار السن هم أكثر الفئات ارتكاباً للحوادث؛ نتيجة نقص الخبرة، وحب الظهور والمغامرة، وإجراء السباقات في الطريق دون مبالاة، كما قدمنا إن العمر مرتبط بالإحساس بالمسئولية. إنّ نسبة الوفيات تكون أكثر من سن 21 - 30 ثم تبدأ بالانخفاض، ويرجع السبب في ذلك أن هذا السن تستهويهم السيارات الرياضية، وحب الظهور، وروح المغامرة أمام المارة، وخصوصاً أمام النساء.

د - الوعي المرور:

وهو معرفة الشخص بالأمكان والاتجاهات والطرق المختلفة، والاطلاع على قانون المرور هنا قد يكون أقل عرضه أو أقل خطأ في القيادة من الشخص غير مطلع الذي لا يعرف من تكون له الأولوية في الدوار، أو عند التقاطعات.

اللياقة الصحية:

هو أن يكون السائق في حالة ذهنية وجسمانية تؤهله لقيادة السيارة بكفاءة وأمان دون تعريض نفسه أو الآخرين للخطر، فالسائق الذي يعاني من إرهاق أو مضطرب جسمانياً أو عاطفياً أو متعاطي الأدوية تضعف من قدرته على القيادة قد يؤدي ذلك إلى حوادث مرورية وخيمة، فإنّ اللياقة الصحية شرط من شروط الحصول على رخصة السوق.

عرضنا فيما سبق صفات السائق الرشيد، فأما السائق الغير رشيد فهو الذي لا تجتمع فيه هذه الصفات، وقد تكون عكس ذلك.

المركبة:

تعتبر المركبة من إحدى أسباب وقوع الحوادث ولكن بنسبة (٥%) بالنسبة لعنصر الإنسان والطريق. فمثلاً قد تكون المركبة خالية من الفرامل، أو بها عيب في الإنارة، ويتم قيادتها أثناء الليل وغيرها من العيوب الفنية الأخرى، كالمحرك، والإطارات و... إلخ.

وهنا لا يستطيع السائق السيطرة على هذه العيوب إلا إذا قام بفحص دوري للمركبة، وفقاً للأصول المرعية، وفي الأوقات المناسبة.

وتحرص الإدارة العامة للمرور على أن لا تمنح ولا تجدد ترخيص تسير المركبة إلا بعد أن تجري عليها فحصاً فنياً، للتأكد من خلوها من العيوب، وأوجه القصور التي لو وجدت فيها لكانت سبباً في وقوع حوادث السير.

وهذا ما تنادي به وزارة الداخلية من ضرورة توافر شروط الصلاحية المركبات لاستخدامها كوسيلة نقل مأمونة العواقب، وأن لا تكون سبب للحوادث أو تعطيل حركة المرور في الطرقات نتيجة الخلل في محرك المركبة، ومن ثم ازدحام وتعطيل الناس عن أعمالهم وقضاء حوائجهم.

(٢) الطريق:

يتسبب في وقوع (10%) من حوادث السير في الدول العربية بصفة عامة، وهناك عامل رئيسي يقودنا إلى التطرق إليه:

التصميم الهندسي:

يتسبب التصميم الهندسي في وقوع الحوادث وذلك في عدة أسباب:

أ - قصور شبكة الطرق عن استيعاب وتصريف حجم المرور القادم إليها (دخول وخروج الموظفين).

ب - عدم وجود أماكن للانتظار في وسط المدينة أو الأسواق، مما يضطر السائقين إلى شغل حارة أو أكثر عند نهر الطريق ويسبب حادث أو ازدحام.

ج - أعمال الصيانة الدورية للطريق وعمل الحفريات، قد تسبب وقوع حوادث في حالة عدم وضع علامات تنبيهه كافية وعدم إتمام ما تم حفره.

(ب) الأسباب الخاصة للحوادث^(١):

تندرج الأسباب الخاصة في وقوع الحادث من الأسباب العامة وتطرق لها بإيجاز وذلك كما يلي:

(١) الأسباب المادية:

أ - عدم الاهتمام بالمركبة والتأكد من سلامة محركها، ووسائل السلامة فيها كالإطارات والفرامل والإضاءة والتكاسل في إصلاحها في حالة العطل، وعدم فحصها فحص دورياً، وهذا السبب يرجع إلى الشخص وليس المركبة كما تطرقنا سابقاً، ويكون السائق هو المسؤول عما أصابه وأصاب الغير؛ لأنه يعلم أن مثل سيارته لا يوجد بها الفرامل ولم يعمل على إصلاحها، بعكس السيارة التي يعطل بها فجأة نظام الفرامل.

ب - قيادة المركبة برعونة وتفريط داخل المناطق السكنية والطرق السريعة وعدم الانتباه أثناء القيادة، قيادة المركبة وهو يقرأ صحيفة أو مجلة أو يتصل بالهاتف النقال أو نحو ذلك، وهذا السائق يكون في حالة ارتكابه حادث مسؤول أمام الله تعالى قبل أن يسأل من غيره.

ج - عدم اتباع إرشادات وتعليمات رجال الشرطة والعلامات والإرشادات، لأن الغاية من ذلك هو الإسهام في تنظيم سلوك الأفراد في استعمال الطرق العامة، فإن أي خرق لهذه التعليمات قد

(١) - انظر، الأستاذ / أبي الخير إسماعيل، الاستنارة في بيان وآداب وركوب السيارة، الطبعة الأولى، الرياض، دار المغني، 1421.

يؤدي إلى حادث لا يحمد عقباه.

(٢) الأسباب المعنوية:

- أ - عدم التوكل على الله عزوجل، فإن الإنسان إذا توكل على غير الله وكله الله إلى ما توكل عليه، وتسبب ذلك في حادث.
- ب - عدم الالتزام بالأذكار والأدعية الشرعية، كدعاء ركوب السيارة والسفر.
- ج - قال تعالى ((وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ))^(١) فإذا بحثنا في حادث وقع وجدنا إما يكون عدم التقوى لله عزوجل أو اختبار أراد الله تعالى أن يمتحن صاحبه.
- د - التفكير والانشغال أثناء القيادة بأمر المنزل والعمل، أو أمور محرمة منها السماع إلى محرم، وعلى سبيل المثال (شراب محرم - النظر إلى ما حرمه الله عزوجل).
- وتنتهي بنا هذه الأسباب الخاصة بوقوع الحوادث إن اجتنبت، فالنتيجة هي الوقاية من حوادث المرور.

❖ الوقاية خير من العلاج:

- (١) قال تعالى: ((وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا))^(٢)، تقوى الله واجبه فهي سبب عظيم من أسباب السلامة والوقاية من الحوادث بامتنال أوامره واجتناب نواهيه.
- (٢) قال تعالى: ((وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ))^(٣)، فمن توكل على الله كفاه.
- (٣) الأذكار والأدعية الشرعية، كدعاء ركوب السيارة ((سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ثُمَّ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَكَ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ))^(٤)، ودعاء السفر

(١) - سورة الشورى، الآية 30.

(٢) - سورة الطلاق، الآية 4.

(٣) - سورة الطلاق، الآية 3.

(٤) - صحيح أبي داود، الجهاد، ما يقول الرجل إذا ركب، رقم الحديث 2602، وصححه الألباني في صحيح أبي داود رقم 3 / 156.

((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ كَبَّرَ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمَنْظَرِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَإِذَا رَجَعَ قَاهُنَّ وَزَادَ فِيهِنَّ آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ))^(١)، والإكثار من ذكر الله عزوجل من تسبيح وتهليل وتحميد أو السماع لشي مفيد.

- (٤) الابتعاد عن كل ما هو محرم، كنعاطي المخدرات والمسكرات، أو أي مواد أخرى خبيثة تضر بالقوى العقلية للسائق، وكذلك الابتعاد عن النظر إلى ما حرم الله عزوجل.
- (٥) الالتزام بتعليمات وإرشادات رجال الشرطة التي وضعت من أجل سلامة الناس. تفقد المركبة قبل الركوب، وإصلاح أي خلل بها.
- (٦) تجنب قيادة المركبة بعد تناول أدوية طبية قد تسبب النعاس، أو قيادة المركبة بعد حصول أي مشكلة داخل المنزل قد تؤدي حالة نفسية غير هادئة.
- (٧) قال تعالى ((وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا))^(٢)، في العجلة الندامة وفي التأني السلامة، وعدم السرعة أكثر من الحد المقرر؛ لما تسببه السرعة من عدم السيطرة والتحكم للمركبة في أي موقف مفاجئ.

✻ آثار حوادث المرور:

للحوادث المرورية آثار سلبية، وامتداد هذه الآثار ليس على الفرد فحسب، وإنما على المجتمع ككل، ويترتب على هذه الحوادث خسائر من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

(١) الخسائر الاجتماعية:

(١) - صحيح مسلم، الحج، ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره، رقم الحديث 1342.

(٢) - سورة الفرقان، الآية 63.

تسبب الحوادث شرح داخل الأسرة وتصدع وإثقال كاهل الأسرة بقيمة الخسائر التي أسفر عنها الحادث ونتيجة لفقد عائل الأسرة أو أحد أفرادها الذي قد يكون هو الممول الوحيد لهذه الأسرة وهو الذي يعمل ويكدح طوال اليوم لتوفير قوتها، وإصابته بعجز كلي أو جزئي، أو يحكم عليه بالسجن تنفيذاً لعقوبة وقعت عليه بسبب الحادث^(١)، ويترتب على ذلك انحراف في سلوك الأبناء إذا غاب رب الأسرة بسبب الحادث ولم يجدوا من يتولى أمرهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة في عدد المعوقين في المجتمع وبالتالي يتقلوا كاهل الدولة بتحمل مصاريف العلاج والنفقة، وهذه الحوادث سبب كثير من الخلافات الاجتماعية، كقصة الشاب الذي خطب فتاة وخرج بعد ذلك مع أحد من أصدقائه وكان صديقه يقود المركبة بسرعة جنونية وأنفجر إطار المركبة وانقلبت، وأدى ذلك إلى وفاة السائق وإصابة الشاب بشلل كلي ألزمه الفراش وأهل الفتاة عزفوا عن الزواج مما أدى ذلك إلى حسرة في نفس الشاب اجتمعت مع المرض، وكثير من ذلك يطول بنا المقام بسرد القصص والروايات التي أفجعتنا كل يوم في الصحف.

إن الفرد هو من مقومات المجتمع وركيزة أساسية في بنائه، فإذا أصيب هذا ودهس ذاك وماتت تلك فمن يبقى لنا لبناء المجتمع؟
الخسائر الاقتصادية:

تسبب الحوادث تكاليف باهظة على الاقتصاد الوطني للدولة كتكاليف العلاج للمصابين، فتزيد هذه التكاليف كلما طالت فترة العلاج نتيجة الإصابة، وإذا كان المصاب يعمل تسبب ذلك بفقدان ساعات العمل أياً كانت طبيعة هذا العمل.

كما أن هناك خسائر تعود على الشخص، مثل قيمة التلفيات والأضرار المادية التي لحقت بالمركبة أو المركبات الأخرى إذا كان هو المتسبب بالحادث، وخسائر تعود على الدولة مثل: الإشارات الضوئية وأعمدة الإنارة والأرصفة والأشجار التي تكون ضحية الحادث، وإن ما تأخذ الدولة كحق عام إنما هو مبلغ بسيط مقارنةً بقيمة إشارة ضوئية تكلف الكثير من الأموال.. إلخ.

(١) - أنظر الأستاذ. محمد أحمد علي الخلاف، المرجع السابق، ص 30، وأنظر أيضاً عبد القادر محمد العمري، حوادث السير، مجلة مجمع

الفرق الإسلامي، الدورة الثامنة، الجزء ٢، العدد ٢٨ (١٩٩٤م - ١٤١٥هـ)، ص ٢٦٧.

وهناك أيضاً خسائر تعود على الآخرين لما يسببه الحادث من تعطيل حركة السير، وفوات مواعيد، واحياناً صفقات رابحة لأحد الأشخاص الذين تعطلوا نتيجة الحادث.

أليس الأجدر بنا أن نوقفَ حرب الشوارع التي امتدت آثارها وانتشرت بين الطرقات والتي تثقل كاهل الدولة في نفقات لا تعود بالنفع على المجتمع ككل، والأموال التي تصرف على إصلاح وتعديل إشارات مرور أو أشجار أو أرصفة وأعمدة إنارة أو علاج بالداخل أو الخارج.

إن ثروات هذا الوطن الحبيب لنا جمعياً ولأجيالنا من بعدنا، فلنحافظ على هذه الثروات سواء كانت بشرية أو مادية، بإتباع ما هو مطلوب منا وإنه مطلب يسير يحقق لنا الأمن والأمان بعون الله تعالى أولاً وهو تطبيق قانون المرور.

المبحث الثاني: فتاوى شرعية في بعض المخالفات المرورية:

أولاً: تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء:

تعتمد تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء من أشد المخالفات المرورية خطورةً، لما تسببه من حوادث مروعة وخطرة في هذه التقاطعات التي راح ضحيتها أسر بكاملها؛ نتيجة تهور بعض قائدي المركبات بتجاوز هذه الإشارة الحمراء.

ويرد السؤال التالي:

ما الحكم الشرعي لمن تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء متعمداً؟

□ أجاب فضيلة الدكتور / محمد الطبطبائي:

((يُحرم على قائد السيارة تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء متعمداً، وهي معصية يأثم فاعلها، ولو غلب على ظنه أنه لن يضر أحداً، ويستحق العقوبة التي يحددها القانون من باب التعزير، سواء كانت مالية أو بدنية؛ لأن طاعة ولي الأمر واجبة فيما لا معصية فيه، وكما في ذلك من تعريض حياته وحياة الآخرين وأمواهم للتلف وترويع، الناس وكل ذلك حرام شرعاً، وأن كل معصية لم ترد فيها عقوبة مقدرة ولا كفارة فلولي الأمر وضع العقوبة المناسبة لها)).

□ كما يرى الشيخ العلامة / محمد ابن عثيمين رحمه الله:

بالنسبة لقطع الإشارة فأرى أنه لا يجوز قطع الإشارة لان الله تعالى قال: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ..)) (١).

وولاية الأمر إذا وضعوا علامات تقول للإنسان " قف "، وعلامات تقول للإنسان " سر " فهذه الإشارات بمنزلة القول يعني كأن ولي الأمر يقول لك " قف أو سر "، وولي الأمر واجب الطاعة، ولا فرق أن تكون الخطوط الأخرى خالية أو فيها من يحتاج إلى أن يفتح له الخط؛ لأنّ المعنى قف نهائياً، وعلى هذا فلا يجوز للإنسان أن يتجاوز، ثم أنه قد يرى الإنسان الخطوط الأخرى مشغولة، فإذا بإنسان أتى مسرعاً ليتدارك الإشارة التي ترخص له بالسير فيحصل الحادث، كما وقع هذا بالفعل لذلك نرى أن الواجب الوقوف، والمسألة لا تعدو ثلاث دقائق ثم يفتح الخط (٢).

أخي السائق لا تكن سبباً في تعاسة الآخرين، انتظارك أمام الإشارة الضوئية الحمراء لمدة دقيقتين يبعدك عن مشاكل أنت في غنى عنها، فانشغل بما يرضي الله تعالى في هذه الدقيقتين من ذكر وسماع ما هو طيب من قرآن أو حديث أو غيرها من الأمور النافعة.

● وإنّ تشديد القانون لمن تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء ليس من باب جباية الضرائب، وإنما هو للمحافظة على سلامة المسلمين.

أثبتت

التجارب أن قوة التصادم
على سرعة 30 كم / ساعة
تعادل السقوط من مبنى
ارتفاعه 3,5 متر، وإن قوة
التصادم على سرعة 90 كم /
ساعة تعادل السقوط من مبنى
ارتفاعه 31,9 متر.

(١) - سورة النساء 59.

(٢) - أنظر، الشيخ / محمد الصالح العثيمين، فتاوى وتوجيهات في الإجازات والرحلات ص 80.

ثانياً: تجاوز السرعة المقررة:

فقدان السيطرة وعدم التحكم، هكذا يحدث عند حدوث أي أمر مفاجئ لمن قاد سيارته بسرعة فوق الحد المقرر التي تحددها الإدارة العامة للمرور وتبينها في الطرق ومبين عليها حدود السرعات المطلوبة في هذه الطرق.

إنّ السرعة هي سبب معظم الحوادث على الطرق، فإما الموت، أو الإصابة البليغة التي تصل إلى الشلل الكلي أو الجزئي.

أين نحن من قول الله عزوجل: (وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا)^(١)؟! ألا تحب أن تكون من عباد الرحمن؛ وتكون فيك هذه الصفة الجميلة الرائعة التي وصف الله سبحانه عباده بها.

والسؤال التالي:

ما الحكم الشرعي لمن تجاوز السرعة أكثر من الحد المقرر؟

□ أجاب فضيلة الدكتور/ محمد الطبطبائي:

((يُحْرَمُ عَلَى قَائِدِ السَّيَّارَةِ تَجَاوُزَ السَّرْعَةِ الْمَقْرُورَةِ مِنْ قِبَلِ الْجِهَةِ الْمُخْتَصَّةِ فِي الدَّوْلَةِ، وَمَنْ تَجَاوَزَ السَّرْعَةَ فَقَدْ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةً، وَيَأْتُمُ شَرْعاً، وَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ مِنْهَا، وَيَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ الَّتِي قَرَّرَهَا وَلي الأَمْرُ لِمِثْلِ ذَلِكَ)).

وذلك أن تحديد السرعة أتى ليحقق السلامة لقائد السيارة نفسه ولمن يسير في الطريق، وكل ما يحقق مصلحة للمسلمين يجب عليهم التقيد به.

□ ويرى سماحة الشيخ العلامة / محمد الصالح العثيمين رحمة الله:

السرعة المعتبرة عند الجهات المختصة الأصل أنه يجب على الإنسان أن يتقيد بها، لأنها من أوامر ولي الأمر، وقد قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ..)^(٢).

(١) - سورة الفرقان، الآية 63.

(٢) - سورة النساء 59.

فالواجب علينا نحن الرعية أن نمتثل لما أمر به ولاية أمورنا، حتى لو كانت السيارة مريحة، ولا يشعر الإنسان بسرعتها، العبرة بالسرعة لأنه حتى المركبة المريحة هذه لو ضرب عليه الكفر (الإطار) لكان السائق عرضة للهلاك وأيضاً إذا قدرنا أن الكفر (الإطار) مأمون، فهل يأمن فيما لو دخل بين يديه بعير أو ما شبهه؟! !

على كل حال الأصل يجب على الإنسان أن يتمشى مع نظام الدولة، هذا هو الأصل.

قال أيضاً: الأصل الالتزام بذلك يخاف الحوادث ونحوها، وتقدير هذا المقدار من السرعة هو لتخفيف وقوع الحوادث كما لو وقع بنشر (عطل في الإطار) لإحدى السيارات أو حدث خلل في السيارة ويصعب مع السرعة الكبيرة تلافي الخطأ، فيحصل حدث انقلاب أو نحو ذلك وغالباً تكون الحوادث الكبيرة بسبب السرعة، فالأصل الالتزام بمثل هذه السرعة^(١).

□ وأيضاً يرى فضيلة الشيخ محمد الحمود:

((القيادة بسرعة وتهور قتل للنفس وانتحار، وقد توعد الله تعالى فاعل ذلك فقال تعالى: ((وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (٢٩) وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُذْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا (٣٠)))^(٢).

● أحي السائق لا تغرك سيارتك ولا تقل إنها آمنة، وحديثة، فكم من الأرواح ذهبت مع هذه السرعة القتالة التي لا تعرف سيارة حديثة وقديمة، فإذا كنت تظن في نفسك أنك سائق ممتاز، فإنك لم تختبر من حولك، فقد يكون من حولك من هو قريب عهد بالقيادة ومن هو غافل أو مرهق، فينحرف على حارتك، فتحصل الكارثة.

ثالثاً: قيادة الصغير أو من ليس لديه رخصة سوق:

(١) - الشيخ / محمد الصالح العثيمين، فتاوى وتوجيهات في الإجازات والرحلات ص 80.

(٢) - سورة النساء، الآية 29 - 30.

وضعت الإدارة العامة للمرور ضوابط وشروط لإصدار رخصة السوق تؤهل من اجتاز هذه الشروط صلاحية القيادة على الطرقات من تحقيق النظام، وإن التهاون في ذلك قد يكون سبباً من أسباب الحوادث.

نلاحظ أنّ بعض الآباء - وفقهم الله - تهاونوا في هذا الشأن، فنجدهم سلموا أبناءهم سياراتهم، فمنهم من يقول: إن ابني أفضل من أي سائق أجنبي، أو أنه يجيد القيادة، ... إلخ.

وقد وردت في هذا الموضوع الأسئلة التالية:

ما حكم من سلم صغيراً بدون رخصة سوق سيارته، وماذا تنصح ولي أمر الصغير؟

□ أجاب الدكتور / محمد الطبطبائي:

(يُحرم تمكين الصغير أو من ليس له رخصة سوق من قيادة السيارة، ولو غلب على ظنه أن هذا الصغير قادر على قيادتها، وذلك لأربعة أسباب:

١) مخالفة ولي الأمر، فإنّ طاعته في غير معصية واجبة وهذا منها.

٢) تعريض حياة الصغير للخطر، فإن انتباهه وإدراكه ليس كالكبير فقد يقع في حادث يلحق الضرر به.

٣) تعريض حياة الآخرين للخطر، وترويعهم.

٤) إلحاق الضرر بالأموال من خلال إتلاف السيارة أو من يصدمه.

وعلى المسلم أن يتقي الله تعالى في الصغار، وهم أمانة أودعهم الله تعالى عنده، ومن فرط في ذلك فإنه يستحق العقوبة شرعاً، وأما الصغير فإنه يؤدب على فعله هذا مما يردعه عن العودة إليه مستقبلاً.

□ وقال سماحة العلامة الشيخ / محمد الصالح العثيمين:

نصيحتي للآباء أن لا يمكنوا أبناءهم الصغار من قيادة السيارات، حتى وإن كان لهم وجهة نظر يظنونها صحيحة، فإن بعضهم يقول: أنا أمكنه من قيادة السيارة لأستغني به عن جلب سائق لا ندري ما ثقته ولا ندري عن نزاهته، فهذا ابني استغني به عن غيره، وهذه ليست وجهه حميدة، بل

إن هؤلاء الصغار يكون في قيادتهم خطر عليهم ويكون خطر منهم وتحصل بسبب ذلك حوادث كثيرة.

إذا كان الله تعالى نھانا أن نعطي أموالنا السفهاء فكيف نعطيهم ... السيارة التي تكون فيها خطر عليهم وعلى غيرهم؟! فصيحتي للآباء أن ينتظروا وإن كانوا لا يستطيعون أن يقودوا السيارة بأنفسهم ليذهبوا بالبنات إلى المدرسة أو لقضاء الحاجات فليختاروا سائقاً مؤمناً يقود السيارة، على أنهم لو اختاروا قائداً مؤمناً فإنه لا يجوز لهذا القائد أن يخلوا بامرأة وحدها بل لابد أن يكون معها نساء أو محرم بالغ^(١).

● أيها الأب كن عطوفاً فعلاً بأبنائك بأن لا تسلّم من ليس لديه رخصة سوق سيارتك، وأن هذا الأمر ليس من باب إدخال البهجة والسرور عليهم، ولكن الأمر أكبر من ذلك فتوقع غير المتوقع!

رابعاً: قيادة المركبة برعونة:

بعض الشباب حفظهم الله تعالى يقوم بقيادة السيارة في الطرقات سواءً داخل المناطق أو على الطرق السريعة باستهتار وعدم مبالاة لحقوق المارة من مشاة أو قائدي المركبات مما يسبب ذلك خطراً عظيماً ليس على هذا الشاب فحسب وإنما يتعدى ذلك الخطر إلى هؤلاء المارة، فتحصل المصيبة فتكون النتيجة موت أو إصابة بالغة تلزمه الفراش.

وكان السؤال التالي: قيام الشباب بقيادة المركبة برعونة مما يسبب أضرار مادية أو معنوية قد تصل إلى الوفاة فهل يعتبر ذلك انتحاراً؟

فأجاب الدكتور / محمد الطبطبائي: إذا غلب على ظن هذا الشاب أنه بقيادته بهذه الرعونة لن ينجو بحياته، فإنه يكون منتحراً، أما إذا غلب على ظنه السلامة مع وجود المخاطرة فهذا يكون قد وقع في الحرام وإذا مات كان أثماً بفعله وليس منتحراً.

(١) - الشيخ / محمد الصالح العثيمين، فتاوى وتوجيهات في الإجازات والرحلات ص 80.

□ وسئل كذلك فضيلة الشيخ / عبد الله بن جبرين (رحمه الله تعالى): في حالة التهور في القيادة فحصل له حادث وتوفي؟

فأجاب فضيلته: ((من التهور الإسراع الزائد عن القدر المعتاد، ومن التهور قطع الإشارة الموجودة في تقاطع الطرق التي وضعتها الدولة لتنظيم السير، ومن التهور كثرة التحرف والمسابقات في الشوارع المزدحمة، وما يسمى تفحيطاً [وهو يسمى بالكويت " التفحيص " وهو عبارة عن حركات بملوانية يعملها السائق من خلال السيارة أثناء القيادة] تجاوزاً لمن أمامه، ونحو ذلك مما لا شك أنه مخاطرة وإلقاء بالأيدي إلى التهلكة، وأكثر ما يحدث من الوفيات بسبب هذه المهارات والمسابقات والإسراع الجنوني الذي يؤدي إلى إزهاق الأرواح، وكثرة الحوادث مما يذهب ضحيتها أنفس معصومة. فنقول: إن هذا التهور إذا حصل منه موت فهو يلحق بشبه العمد، مما تغلظ فيه الدية وينبغي أن تشدد العقوبة على أصحاب هذه الأفعال، ويؤخذ على أيديهم حتى لا يعبثوا بدماء المسلمين، ومتى توفي القائد في هذه الأحوال فقد أعان على قتل نفسه، لكن لا يعطى حكم المنتحر الذي لا يصلي عليه الإمام ونحوه، ومع ذلك ينبغي أن يعلن عنه حتى يتجنب تقليده في هذه الأفعال إذا علم سوء فعله وترك الصلاة عليه من علم منه ذلك من باب الزجر والتحذير عن مثل هذا التهور، والله أعلم))

□ ويرى فضيلة الشيخ / محمد الحمود: القيادة بتهور قتل للنفس وانتحار وقد توعد الله تعالى فاعل ذلك: ((وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (٢٩) وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُذْوًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا (٣٠) (١) ، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم ((مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا وَمَنْ نَحَسَى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا)) (٢) صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(١) - سورة النساء، الآية 29 - 30.

(٢) - صحيح البخاري، الطب، شرب السم والدواء به وبما يخالف منه والخبيث، رقم الحديث 5778، وصحيح مسلم، الإيمان، غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وأن من قبل نفسه، رقم الحديث 109.

● إِنَّ نَعَمَ اللهُ كَثِيرَةٌ لَا تَقْدَرُ وَلَا تَحْصَى، فَإِنَّ اللهَ أَنْعَمَ عَلَيْكَ بِالصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ وَالْمَرْكَبِ (أي السيارة) فلماذا يكون هذا الرد؟! أن تتلف هذه النعم بتعريض نفسك والآخرين للخطر، وتتلف المال الذي رزقك الله سبحانه وتعالى إياه وفضلك على كثير من خلقه، فأشكر الله عزوجل على هذه النعم لتدوم لك.

● الخاتمة:

تناولنا من خلال هذا البحث لبعض اهم المخالفات والسلوك المروري المخالف للقوانين والأنظمة , ومدى وجوب

طاعة ولي الأمر في إتباع هذه القوانين وتلك الأنظمة , لاسيما ان السائق يقع عليه عبئ كبير بتحمل المشكلة المرورية كونه جزء من منظومة هذه المشكلة (السائق - الطريق - السيارة) , وتتضح اهم نتيجة يمكن التوصل اليها كون السائق مثقف او غير مثقف قد لا يتقيد بقواعد قانون المرور باعتقاده انه لو تجاوز السرعة او الإشارة الضوئية معتمد على قدرته , ولا يتسبب بضرر بفعله أنه لم يخطئ ويفلت من العقوبة القانونية الوضعية.

ومن أهم التوصيات التي يجب الاستمرار بها:

- ١) ضرورة نشئ الأبناء وتربيتهم في حاضنة أسرية تعزز معنى احترام قواعد المرور.
- ٢) دور وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في توجيه الخطباء لحث المصلين في نبد السلوك المروري المخالف
- ٣) دور وزارة التربية والتعليم بإدخال مناهج تنسجم مع الواقع المروري.
- ٤) ضرورة توعية المواطنين والمقيمين من خلال العلاقات العامة والإعلام الأمني بأهمية الالتزام بالقواعد والتعليمات المرورية في جميع الأوقات، لاسيما الأوقات التي يزيد فيها الازدحام المروري من أجل تسهيل الحركة المرورية على جميع مرتادي الطريق.

- (٥) ضرورة عمل كل ما يتعلق بالدراسات والأبحاث المرورية حول مسببات الحوادث المرورية ومدى ارتباط العوامل الأخرى بهذه الحوادث.
- (٦) عمل استراتيجية شاملة لمجلس الوزراء لعمل اللجان الخاصة بالتوعية المرورية.
- (٧) التوسع في تطبيق تدبير سحب ترخيص القيادة كما هو معموله به في كثير من الدول المتقدمة وفقا لأحكام قانوني العقوبات وقانون السير والمرور لا سيما في المخالفات والحوادث الجسيمة وحاملي الرخص الجديدة من الشباب.
- (٨) رفع كفاءة منتسبي المرور عن طريق تأهيلهم في دورات تدريبية وحلقات دراسية وندوات تثقيفية لاكتساب المهارات والخبرات الفنية في مجال تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات وتخطيط الحوادث المرورية وتحديد المتسبب فيها.
- (٩) تكثيف حملات التوعية المرورية عن طريق وسائل الاعلام المختلفة بشكل مستمر ودون اقتصرها على المناسبات وبيان أهميتها للالتزام بأحكام وقواعد المرور الأمانة وبيان مخاطر ومخالفاتها فرديا واجتماعيا.
- (١٠) الاستعانة بالإحصاءات المرورية والحاسب الآلي والاستفادة من معطياتهما في بيان وتحليل اسباب المخالفات والحوادث المرورية وعواملهما لتحديد أفضل الحلول المناسبة لها.
- (١١) التشديد في منح رخص قيادة الدراجات النارية (البخارية) بسبب كثرة الحوادث فيها ولا سيما الشباب لأنها أكثر خطرا واشد ضررا من قيادة المركبات الأخرى.



المراجع

- ١) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، الطبعة الأولى، المجلد 28، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، 1413 هـ الموافق 1993 م.
- ٢) ابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين، الجزء 1، الطبعة الأولى، مصر العربية، مكتبة الإيمان بالمنصورة، 1959.
- ٣) د. عبد الله الطريقي، طاعة أولى الأمر، الرياض، دار المسلم.
- ٤) شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، الطبعة الأولى، السعودية، دار العاصمة، 1414 هـ.
- ٥) جريدة الشرق الأوسط، العدد 5289 في تاريخ 22 - 5 - 1993 م.
- ٦) إدارة تخطيط وبحوث المرور، التقرير الإحصائي، الإدارة العامة للمرور، دولة الكويت، 2001.
- ٧) إحصائية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لسنة 2000.
- ٨) الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، المجلد الأول، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥، 1985.
- ٩) أ.د. محمد الطبطبائي، مجلة الحقوق، العدد الرابع لسنة 2000.
- ١٠) الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، مجموع الفتاوى، الجزء السابع، الرياض، مكتبة المعارف، 1417 هـ.
- ١١) الشيخ محمد ابن العثيمين، شرح رياض الصالحين، الطبعة الأولى، الرياض، دار الوطن، 1995.
- ١٢) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجده، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1418، 1998.

- ١٣) د. محمد حافظ، قواعد وآداب حركة السير والمرور بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، 1992.
- ١٤) الأستاذ / أبي الخير إسماعيل، الاستنارة في بيان وآداب ركوب السيارة، الطبعة الأولى، الرياض، دار المغني، 1421.
- ١٥) الأستاذ. محمد أحمد علي الخلاف، المرور الأصول والتطبيق، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية.
- ١٦) الشيخ / محمد الصالح العثيمين، فتاوى وتوجيهات في الإجازات والرحلات.
- ١٧) أبي بكر جابر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، الطبعة الأولى، المجلد الثاني، السعودية، راسو 1987.
- ١٨) الأستاذ/ عبد القادر محمد العماري، حوادث السير، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثامنة، الجزء ٢، العدد ٢٨ (١٩٩٤م - ١٤١٥هـ).
- ١٩) د. عامر بن ناصر المطير، حجم حوادث المرور، ومؤشرات خطورتها في دول مجلس

